الأمم المتحدة

E/C.19/2020/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 January 2020
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

الدورة التاسعة عشرة

نيويورك، 13-24 نيسان/أبريل 2020

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة بشأن موضوع: "السلام والعدالة والمؤسسات القوية: دور الشعوب الأصلية في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة"

اجتماع فريق الخبراء الدولي بشأن موضوع "السلام والعدالة والمؤسسات القوية: دور الشعوب الأصلية في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة"

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

عُقد اجتماع فريق الخبراء الدولي بشأن موضوع "السلام والعدالة والمؤسسات القوية: دور الشعوب الأصلية في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة" في شيانغ ماي، تايلند، في الفترة من 19 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وتتضمن هذه المذكرة التقرير الصادر عن الاجتماع.

* E/C.19/2020/1.

240220 110220 20-01364 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير اجتماع فريق الخبراء الدولي بشأن موضوع "السلام والعدالة والمؤسسات القوية: دور الشعوب الأصلية في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة"

أولا – مقدمة

1 – تشير خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المعتمدة في عام 2015، إلى الشعوب الأصلية ست مرات: ثلاث مرات في الإعلان السياسي، ومرتان في الغايات الواردة في إطار الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالقضاء على الجوع والهدف 4 المتعلق بالتعليم، ومرة واحدة في الفرع المتعلق بالمتابعة والاستعراض، الذي دعت فيه الدول الأعضاء الشعوب الأصلية إلى المشاركة. ويمثل هذا تقدما عما كان الحال عليه في الأهداف الإنمائية للألفية السابقة التي لم تتضمن أي إشارة إلى الشعوب الأصلية. وإدراج إشارات محددة إلى الشعوب الأصلية هو نتيجة مباشرة للتعاون الوثيق بين الشعوب الأصلية والدول الأعضاء، فضلا عن الشركاء الآخرين، في العملية التحضيرية لخطة عام 2030، كما يوفر الأساس لمواصلة التعاون في تنفيذ الخطة.

2 – وتنص ديباجة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على أنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة. ومن أجل تحقيق سلام دائم حقا، يجب وضع حد لتهميش الشعوب الأصلية والتمييز ضدها، وكذلك لمصادرة أراضيها؛ ويجب الاعتراف بنظمها الخاصة لحل المنازعات وتطبيقها على أوضاعها الخاصة؛ ويجب أن تضمن القوانين الوطنية واتفاقات السلام حقوق هذه الشعوب على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

3 – ويرمي الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية إلى التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. ورغم ما يلاحظ من تنوع في الهدف 16 والغايات المتصلة به، فإن هناك ترابط بينهما، ولهما بالتالي أهمية محورية أيضا لتحقيق جميع الأهداف الأخرى. فالغايات المتصلة بالهدف 16 تغطي مسائل تتراوح بين الإيذاء والعنف والفساد والرشوة، كما تختلف من حيث نطاقها. وتستند الغايات إلى المبادئ التي تقوم عليها خطة عام 2030 وتشكل أسس التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يشمل تعزيز سيادة القانون (وهي الغاية 16-3) المبادئ الأساسية للشرعية، من قبيل التطبيق المتساوي والمنهجي للقواعد القانونية. وفي المقابل، فإن تسجيل المواليد (الغاية 16-9)، وإن كان عملاً محدداً جداً، له دور كبير للغاية في ضمان الحقوق الفردية وإتاحة الوصول إلى العدالة والخدمات الاجتماعية، وهي أمور بالغة الأهمية لضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وبالمثل، فإن مبدأي المشاركة والتمثيل الشاملين في صنع القرار (الغاية 16-7) هما أمران أساسيان أيضاً لضمان حسن استجابة المؤسسات العامة وفعاليتها. وهذه نتائج حاسمة في حد ذاتها، وهي ضرورية أيضا لتحقيق التقدم في سائر أهداف التنمية المستدامة.

4 – وكما ورد في *التقرير* السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي *لعام 2016 عن البرنامج العالمي لتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان من أجل الحفاظ على السلام وتعزيز التنمية*، فإن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة يبشر بنوع جديد من التنمية: نوع يمكن فيه للناس أن يؤثروا بشكل أفضل على القرارات التي تمس حياتهم ويساهموا في ازدهار مجتمعاتهم المحلية. ويعبر الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة عن

الدور الرئيسي الذي يؤديه كل من الحكم الرشيد وسيادة القانون في التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة ومنصفة وشاملة للجميع وفي كفالة تحقيق التنمية المستدامة.

5 - وجميع الغايات التي تندرج تحت الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة هي غايات حاسمة بالنسبة لرفاه الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، التي تعاني حتى اليوم من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتنبع هذه الانتهاكات من مظالم تاريخية تعرضت لها هذه الشعوب دون أن تتاح لها سبل الانتصاف أو المصالحة، ومن عدم الاعتراف القانوني بمؤسسات الشعوب الأصلية، وبأبسط حقوقها الأساسية.

6 - وفيما يتعلق بالشعوب الأصلية، فإن أكبر عدد من التوصيات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان يتعلق بمسائل تتصل بالهدف 16، من قبيل الوصول إلى العدالة غير التمييزية والشاملة للجميع، والاعتراف بمؤسسات الشعوب الأصلية، ومبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، والحق في حيازة الأراضي والأقاليم والموارد.

7 - ومن أجل تحقيق السلام، يجب وضع حد لاستبعاد الشعوب الأصلية وتهميشها من خلال الترحيل القسري، ومصادرة الأراضي، والسياسات القائمة على التذويب، وتجريم المدافعين عن حقوق الشعوب الأصلية، والاستعاضة عن ذلك بالحوار واحترام مؤسسات ونظم الشعوب الأصلية. ويوفر إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية إطاراً واضحاً لحقوق الإنسان يتيح إدماج الشعوب الأصلية مع احترام حقوقها الفردية والجماعية على السواء.

8 - والعديد من المواد الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لها أهمية أساسية في تحقيق الهدف 16، إذ تتناول قضايا تقرير المصير والحكم الذاتي، والمشاركة في صنع القرار، والوصول إلى العدالة.

9 - فعلى سبيل المثال، تنص المادة 4 من الإعلان أن للشعوب الأصلية، في ممارسة حقها في تقرير المصير، الحق في الاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي في المسائل المتصلة بشؤونها الداخلية والمحلية، وكذلك في سبل ووسائل تمويل مهام الحكم الذاتي التي تضطلع بها.

10 - وتنص المادة 5 على أن للشعوب الأصلية الحق في الحفاظ على مؤسساتها السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتميزة وتعزيزها، مع احتفاظها بحقها في المشاركة الكاملة، إذا اختارت ذلك، في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة.

11 - وتنص المادة 18 على أن للشعوب الأصلية الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل التي تمس حقوقها من خلال ممثلين تختارهم هي بنفسها ووفقا لإجراءاتها الخاصة، وكذلك الحق في حفظ وتطوير مؤسساتها الأصلية الخاصة بها التي تقوم باتخاذ القرارات.

12 - وتنص المادة 19 على أن الدول عليها أن تتشاور وتتعاون بحسن نية مع الشعوب الأصلية المعنية من خلال المؤسسات التي تمثلها للحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة قبل اتخاذ وتنفيذ أي تدابير تشريعية أو إدارية يمكن أن تمسها.

13 - وتتناول المادة 27 التزام الدول بأن تقوم، جنبا إلى جنب مع الشعوب الأصلية المعنية، بوضع وتنفيذ عملية محايدة وشفافة، وذلك اعترافا وإقرارا بحقوق الشعوب الأصلية المتعلقة بأراضيها وأقاليمها ومواردها.

14 - وتنظم الأمم المتحدة كل سنة اجتماعا لفريق خبراء دولي بشأن مسألة تهم الشعوب الأصلية، يقترحها المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. ويتناول هذا التقرير اجتماع عام 2019 الذي عُقد بشأن موضوع ''السلام والعدالة والمؤسسات القوية: دور الشعوب الأصلية في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة''.

15 - وكان الهدف الرئيسي من الاجتماع هو مناقشة المسائل التي تؤثر على الشعوب الأصلية في سياق السلام والعدالة، والدور الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات وكيانات الشعوب الأصلية في ضمان تحقيق السلام المستدام والدائم. وتحقيقا لهذا الغرض، ركز الاجتماع على ما يلي:

(أ) تقييم آثار النزاعات على الشعوب الأصلية والتحديات المتعلقة بمشاركتها في جهود بناء السلام وكذلك في عمليات تسوية النزاعات؛

(ب) تقييم الاعتراف بمؤسسات الشعوب الأصلية والمشاركة في آليات صنع القرار المحلية والوطنية؛

(ج) تبادل الممارسات الجيدة في مختلف المجالات، بما في ذلك التعاون مع الشعوب الأصلية في بناء السلام وتسوية النزاعات، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان المنتمين للشعوب الأصلية، وإتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء للمجتمعات المحلية النائية، وإنشاء لجان الحقيقة والمصالحة، وإشراك ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها على مختلف المستويات؛

(د) تقييم حالة نساء الشعوب الأصلية في سياق النزاعات والمشاركة في صنع القرار؛

(هـ) تحديد مجالات وغايات أخرى تندرج ضمن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة ويمكن للشعوب الأصلية أن تسهم في تنفيذها؛

(و) تحليل الثغرات في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛

(ز) اقتراح توصيات وخطوات تالية لكفالة الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية ومؤسساتها.

16 - وعُقد اجتماع فريق الخبراء المعني بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في جامعة شيانغ ماي، بمدينة شيانغ ماي، تايلند، ونُظم بالتعاون الوثيق مع الجامعة وشركاء آخرين. وكان هذا هو الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الذي ينظَّم خارج مقر الأمم المتحدة، على نحو ما شجعه المنتدى الدائم. والهدف من عقد اجتماعات في مختلف المناطق الإقليمية هو تحسين التفاعل مع الشعوب الأصلية في تلك المناطق، وتقريب الأمم المتحدة وما تضطلع به من عمل مع الشعوب الأصلية إلى السكان المعنيين.

17 - وحضر اجتماع فريق الخبراء أعضاء آليات الأمم المتحدة الثلاث الخاصة بالشعوب الأصلية وهي: المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (رئيسة المنتدى، آن نورغام؛ وبراين كين وشياوان تشانغ)؛ والمقرِّرة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية (فيكتوريا تاولي كوربوز)؛ وعضو واحد من آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية (إدتامي مانسایاغان). وشارك في الاجتماع أيضا الخبراء التالية أسماؤهم: مادلين أناك بيرما، وجوان كارلينغ، وميداردا كاسترو، وساكدا ساينمي، وإريك ديشيني، وتوينجاي ديتس، وكيتيساك راتاناكراجانغسري، وفامارك هلونشينغ، وسيلفيا موسيا، ونو إي إي مين، ورامیرو أفيلا سانتاماريا، وراجا ديفاسيش روي، وجوزيف أولي سيمل، وبراسرت تراكانسوفاكون، ويون فرناندیز دي لارينوا، وإدنا كابتويو، وسورابورن سوريامونتون، وجاغات باهادور بارام.

18 - وحضر الاجتماع أيضا خبراء آخرون من المجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات الشعوب الأصلية التي تشارك في الأعمال المتصلة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة والشعوب الأصلية. وكان معروضاً على المشاركين برنامج عمل ووثائق معلومات أساسية. والوثائق الخاصة باجتماع فريق الخبراء متاحة على الرابط التالي: www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/meetings-and-workshops/peace-justice.html.

19 - وافتتحت السيدة نورغام الاجتماع، فأشارت إلى أن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية يتماشى تماماً مع ما يرمي إليه الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة من حيث التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة شاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. ومع ذلك، فإن الأثر الذي خلفته المظالم التاريخية في الشعوب الأصلية، وهي مظالم كثيرا ما تعرضت لها دون أن تتاح لها سبل الانتصاف أو المصالحة، هو أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء استمرار تهميش هذه الشعوب. ففي حالات كثيرة جدا، يشكل عدم الاعتراف بهويتها ووجودها تحديا يحول دون تمكّنها من العيش بكرامة وسلام. ومما يؤسف له أن حالات انتهاك حقوق المدافعين عن حقوق الشعوب الأصلية والاعتداء عليهم آخذة في الازدياد، وهو ما يتعارض مع الغاية 16-1 من أهداف التنمية المستدامة، المتمثلة في الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تكون النزاعات المستمرة والناشئة في جميع أنحاء العالم نتيجة لأوجه عدم المساواة والإجحاف الجسيمة بين البلدان والمجتمعات المحلية والمناطق وداخلها. وقد تم الاتفاق على عدد من اتفاقات السلام بين الحكومات والشعوب الأصلية. ومع ذلك، يظل التنفيذ متعثرا كما يظل العديد من المسائل دون حل.

20 - وذكرت السيدة نورغام أنه من أجل تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالشعوب الأصلية، من الأهمية بمكان الاعتراف بحقوق هذه الشعوب، ولا سيما الحق في تقرير المصير، بمظاهره المختلفة، بما في ذلك الاستقلال الذاتي والحكم الذاتي. ويمكن ممارسة هذا الحق من خلال السلطات والمؤسسات الخاصة بالشعوب الأصلية، ونظم الحكم التي تم وضعها وتشكيلها لتلبية احتياجات وأولويات الشعوب نفسها. وأكدت من جديد أنه على الرغم من تركيز هذا الاجتماع على الهدف 16، فإن جميع أهداف التنمية المستدامة مترابطة ووثيقة الصلة بالشعوب الأصلية.

21 - وأوضحت السيدة نورغام أن المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية قرر في دورته الثامنة عشرة المعقودة عام 2019 أن يكون موضوع الاجتماع السنوي لفريق الخبراء متوائما مع موضوع الدورة اللاحقة للمنتدى الدائم من أجل الاستفادة من النتائج وإثراء أعمال الدورة. ولهذا السبب، فقد طلب إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة تنظيم اجتماع بشأن موضوع ”السلام والعدالة والمؤسسات القوية: دور الشعوب الأصلية في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة“، الذي تقرَّر أن يكون أيضا موضوع دورة المنتدى الدائم لعام 2020 المقرر عقدها في نيويورك في الفترة من 13 إلى 24 نيسان/أبريل 2020.

22 - وأدلى شايان فادانافوتي، الذي يمثل المركز الإقليمي للعلوم الاجتماعية والتنمية المستدامة في جامعة شيانغ ماي، ببيان افتتاحي استخدم فيه حالة تايلند لتوضيح المسائل المشتركة التي تؤثر على الشعوب الأصلية والتي تتمحور حول عدم الاعتراف بهذه الشعوب، والنزاعات على الأراضي، وسياسات الحفظ التي تؤثر سلبا على حياة الشعوب الأصلية، وانتهاكات الحقوق، والتشرد الداخلي، والهجرة، ومركز

اللاجئ، والاستبعاد الاجتماعي. وذكر أن تايلند لا تعترف بمصطلح – ''الشعوب الأصلية'' داخل أراضيها وتستخدم بدلا منه مصطلحي ''الأقليات الإثنية'' و ''قبائل التلال''.

23 – وأشار السيد شايان إلى أن منظمات الشعوب الأصلية تركز على إثبات ما تنطوي عليه معارفها التقليدية وأسلوب حياتها من فوائد تعود بالنفع على البيئة والاقتصاد في البلد. وتستند الزراعة المتنقلة والزراعة التناوبية إلى المعارف التقليدية وقد ثبت علميا أنها سليمة بيئيا. غير أن حقوق الأقليات الإثنية وقبائل التلال في الأراضي تتعرض للتقويض من جراء الممارسة الحالية المتمثلة في ترسيم حدود المتنزهات الوطنية، التي غالباً ما تكون على أراض يعود استخدامها تاريخياً إلى قبائل التلال. واستشهد على سبيل المثال بقضية بورلاجي ''بيلي'' راكتشونغشاروين، وهو ناشط بيئي ومجتمعي من شعب الكارين، يُزعم أنه قُتل في منتزه كانغ كراشان الوطني. والسلطات عاكفة على متابعة هذه القضية، وهي خطوة إيجابية من حيث تعزيز المساءلة، تمشياً مع الغاية 16-6 من أهداف التنمية المستدامة. وتجري جامعة شيانغ ماي البحوث والتحليلات وتقدم الدعم في مجال بناء القدرات لمجتمعات الشعوب الأصلية لتعزيز مهاراتها في إجراء الحوارات والمفاوضات.

24 – وأشار المنسق المقيم بالنيابة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تايلند إلى أن مبدأ ''عدم ترك أحد خلف الركب'' هو محور خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبالتالي ينبغي من الآن فصاعدا عدم استبعاد الشعوب الأصلية. ومع ذلك، هناك تركيز على كيان الأمة و ''وحدة'' كينونتها مع ارتفاع معدلات التمييز والاستبعاد. وفي كثير من الحالات، يُنظر إلى التنوع على أنه مصدر ضعف محتمل. ومع ذلك، يجري إحراز بعض التقدم. ففي عام 2017، أعدت حكومة تايلند استعراضاً وطنياً طوعياً لعرضه على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ويتضمن إشارة إلى الأقليات الإثنية. وتايلند هي أيضا أول بلد في آسيا يعتمد خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان مع إيراد إشارة محددة إلى توظيف أفراد جماعات الأقليات الإثنية. والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة شرط أساسي لقيام الحكم الرشيد. وفيما يتعلق بتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، تفيد التقارير بأن تايلند من البلدان التي تسجل فيها أعلى نسبة من عدم التكافؤ في العالم حيث يمتلك 1 في المائة من السكان 67 في المائة من أصول البلد[1]). وفيما يتعلق بتعزيز العدالة للجميع، فإن المساعدة القانونية متاحة للجميع، ولكن يتعذر الوصول إليها. وفيما يتعلق بالمؤسسات الشاملة للجميع، فإن تايلند تتبع نظاما مركزيا، في حين أن الأخذ بمبدأ اللامركزية قد يؤدي إلى زيادة فرص الوصول على جميع المستويات ويتيح للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية أن يكون لها صوت أكبر في الحكومة المحلية. ومن المهم أن تستفيد الأمم المتحدة، ولا سيما الأفرقة القطرية، من الفرصة التي تتيحها أهداف التنمية المستدامة لعدم ترك أي شخص خلف الركب وتقديم الدعم للحكومات في سعيها لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق، ينبغي عدم تجاهل دور الشعوب الأصلية ومساهمتها في تنفيذ تلك الأهداف، ولا سيما دور نساء هذه الشعوب ومساهمتهن في هذا الشأن.

25 – وأشارت رئيسة فرع الشعوب الأصلية والشؤون الإنمائية بشعبة التنمية الاجتماعية الشاملة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى التقدم المحرز في النهوض بحقوق الشعوب الأصلية. وقالت إن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛ والآليات الثلاث الخاصة بقضايا الشعوب الأصلية

(1) Online Reporters, "Report: Thailand most unequal country in 2018", *Bangkok Post*, 6 December 2018.

(المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية)، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية؛ وخطة العمل على نطاق المنظومة لكفالة اتباع نهج متسق لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي كلها عناصر مترابطة، وتؤدي دورا محوريا داخل الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية. وتتيح خطة عام 2030 فرصا جديدة لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، يضطلع المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، بوصفه هيئة استشارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدور محوري في كفالة إدراج قضايا الشعوب الأصلية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ولا تزال هناك تحديات ينبغي التغلب عليها فيما يتعلق بضمان إدماج حقوق الشعوب الأصلية إدماجا كاملا في خطة عام 2030، إذا أريدَ تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم إدراج حقوق الشعوب الأصلية وأولوياتها على الصعيد القطري في هذه العملية.

ثانيا – عرض عام للمناقشات

26 – فيما يلي عرض عام للمناقشات والعروض والمناقشة التفاعلية التي تخلّلت اجتماع فريق الخبراء الدولي. وأدلى أعضاء حلقة النقاش بملاحظات استهلالية، أعقبتها مناقشات تفاعلية بشأن المواضيع المحددة. ولا يتوخى هذا التقرير إيراد المناقشات بكامل نطاقها وعمقها، إذ كانت غنية وواسعة النطاق. وإنما يسلط الضوء على المسائل الرئيسية التي أثيرت، ليقدم آراء متبصرة وأمثلة يُسترشد بها في الخطاب الجاري بشأن هذه المسألة المعقدة من منظور الشعوب الأصلية.

ألف – بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

27 – لوحظ أن المادة 5 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية تؤكد حق الشعوب الأصلية في الحفاظ على مؤسساتها السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتميزة وتعزيزها، وأن المادة 34 تشدد على حق الشعوب الأصلية في تعزيز هياكلها المؤسسية وتطويرها وصونها، وكذلك نظمها أو أعرافها القانونية، وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية.

28 – وأُعرب عن رأي مفاده أن الشعوب الأصلية لا تعتبر المؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع مجرد فرصة للمشاركة في آليات الدولة المؤسسية التي تتخذ القرارات وتدير عمليات اتخاذ القرار بشأن القضايا التي تمسها، بل تعتبرها أيضاً فرصة للاعتراف بمؤسسات الشعوب الأصلية ونظمها الخاصة. والمجتمعات الشاملة للجميع تتيح التعددية القانونية حيث يمكن لمؤسسات الشعوب الأصلية التي تستخدم القوانين والعدالة العرفية أن تقوم جنبا إلى جنب مع المؤسسات الوطنية. والمواءمة بين مؤسسات الدولة ونظمها من جهة ومؤسسات الشعوب الأصلية ونظمها من جهة ثانية شرط أساسي لتحقيق رفاه الشعوب الأصلية، وكفالة تكافؤ فرص وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والمؤسسات الحكومية، إذا كانت هناك رغبة في ذلك، مع مراعاة أساليب الحياة الخاصة بالشعوب الأصلية.

29 – وذُكر أن الأرض هي أساس ثقافة الشعوب الأصلية وهويتها. فنظمها ومؤسساتها الإدارية تتمحور حول الأراضي والأقاليم والموارد، مع وجود قواعد وإجراءات واضحة تنظم الملكية والاستخدام

والنقل، إضافة إلى آليات لحل النزاعات. وفي كثير من الحالات، أسفر الاستعمار والضغوط التي تفرضها نماذج الدولة وهياكلها عن تقويض المؤسسات التقليدية وإضعافها. وسيقَ مثال لشعب نافاهو في ولاية أريزونا، بالولايات المتحدة الأمريكية، الذي يحكمه نظام قيادة قبلي، للتأكيد من جديد أن صلة الشعوب الأصلية بأراضيها وأقاليمها تقوم على مبدأ حماية الأرض وليس امتلاكها. ويعني ذلك أن الشعوب الأصلية قد تمتلك الأراضي بصورة قانونية، إما وفقاً للدولة أو لمؤسسات الشعوب الأصلية، إلا أن الفلسفة التي تحكم تلك الملكية تقوم على مبدأ أن الشعوب هي حماة الأرض تستخدمها في إطار جماعي. ويُلقن الأطفال أن فاقد الشيء لا يعطيه. وشدد السيد إريك ديشيني على أن الشعوب الأصلية لا تقبل النقل من مكان لآخر ووصف الولايات المتحدة بأنها أمة من المهاجرين.

30 - وشدد المشاركون في حلقة النقاش على أهمية التنمية المقررة ذاتيا في تحقيق مجتمعات تشاركية تشمل الجميع. ويكتسي الهدف 16-7 من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان اتخاذ القرارات على نحو يستجيب للاحتياجات ويشمل الجميع ويتسم بطابع تشاركي وتمثيلي على جميع المستويات أهمية أساسية في الاعتراف بظروف الشعوب الأصلية واحتياجاتها وأولوياتها المحددة. غير أن سيادة القانون لا تطبق في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، بل هناك بعض الحالات التي عُلق فيها إعمال الحقوق الأساسية، مع تزايد تجريم المدافعين عن حقوق الشعوب الأصلية. ورغم أن العلم قد أثبت أن النظم العرفية للشعوب الأصلية تحافظ على التنوع البيولوجي وتحمي الغابات، فإن بعض البلدان تحظر الزراعة المتنقلة، التي غالبا ما تكون الوسيلة الوحيدة لكسب الرزق. وتسهم هذه العوامل في تزايد أوجه عدم المساواة في العالم. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حدث تراجع في تحقيق مقاصد الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، في ضوء تزايد موجة النزوح، وعدم الاكتفاء بترك الشعوب الأصلية خلف الركب، بل الذهاب إلى حد الزج بها إلى الوراء. وعندما تُهجَّر الشعوب الأصلية، فإنها تفقد الأساس الرئيسي لنظمها الإنتاجية، مما يؤثر في إمكانية حصولها على الغذاء والتغذية من أجل صحتها ورفاهها. وفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، هناك 820 مليون شخص في العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وهذا العدد يشمل الشعوب الأصلية، ولكن بسبب نقص البيانات المتاحة، من الصعب معرفة عددهم بدقة. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى أن تقوم المكاتب الوطنية للإحصاء بتدريب الشعوب الأصلية على جمع البيانات. وأشار المشاركون في حلقة النقاش إلى أن الشعوب الأصلية معرضة لخطر الذوبان في بوتقة باقي السكان عندما تصنف باعتبارها فئات ضعيفة و/أو مهمشة. ومن المهم الاعتراف بأن الشعوب الأصلية شعوب متميزة لها حقوق مكرسة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

31 - وشدد المشاركون على أن نظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية، وهي نظم تتسم بالفعالية وتخضع للمساءلة وتشمل الجميع وتستند إلى القانون العرفي، كثيرا ما تكون المرجع الرئيسي لحل المنازعات المتعلقة بالأراضي والأسرة. فقد صيغت القوانين العرفية على مرّ التاريخ ولكنها تتسم بطابع دينامي أيضا: حيث تتكيف مع التغيرات التي يشهدها المجتمع وتتجاوب معها. وفي هذا السياق، أشيرَ إلى أن قانون الجنسية لعام 1962 في ميانمار يشترط الحصول على شهادة ميلاد لإثبات الجنسية، وإن كان من الممكن تعقب الروايات الشفوية المتداولة على مدى أجيال عديدة قبل إصدار شهادات الميلاد. وذُكر أيضا أن ثمن السلام والعدالة أصبح باهظا في الممارسة العملية، خاصة في سياق فساد مؤسسات الدولة، لا سيما الشرطة.

32 - وأشار المشاركون إلى أن إنتاج ما يكفي من بيانات التعدادات والأسر المعيشية، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر والأصل الإثني، عامل رئيسي لضمان تمثيل الشعوب الأصلية في مؤسسات الدولة وإشراكها فيها. وفي كثير من البلدان، لا يُعرف عدد الشعوب الأصلية وموقعها، ولا توجد معلومات عن هويتهم حسب الأصل الإثني. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى أخطاء في عرض البيانات، حيث يكون الإبلاغ عن الأصول الإثنية مغلوطا، مثلما حدث، حسبما ذُكر، في تعداد ميانمار لعام 2012. واقتُرح دعم بناء قدرات الشعوب الأصلية على جمع البيانات الكمية أو النوعية بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجامعات وسائر الشركاء لتوفير البيانات والإحصاءات اللازمة لمعالجة هذه الثغرة في المعلومات.

33 - وفيما يتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار، نوقش نظام التمثيل النسبي لمؤسسات الدولة في نيبال. وأشار المشاركون إلى أن مثل هذا النظام يمكن أن يكون إيجابيا أو سلبيا تبعا للحالة: فمن ناحية، يمكن أن يؤدي إلى محاولة استمالة ممثلي الشعوب الأصلية؛ ومن ناحية أخرى، يمكن أن يكون فرصة للمشاركة، لا سيما بالنسبة لمؤسسات الشعوب الأصلية التقليدية.

باء - الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

34 - تعد منازعات المطالبة بالأراضي السبب الجذري لنسبة كبيرة من مسائل الحقوق بالنسبة لمعظم الشعوب الأصلية، وبخاصة في منطقة آسيا. ففي تايلند، مثلا، يواجه أكثر من 90 في المائة من الشعوب الأصلية صعوبات في إثبات حقوقها في الأرض والمطالبة بها. وكما في بلدان أخرى، يشكل بعض القوانين الجديدة الرامية إلى معالجة قضايا البيئة وحفظها مصدر مشاكل للشعوب الأصلية في تايلند. فعلى سبيل المثال، استُخدمت قوانين الحراجة والمتنزهات الوطنية لتصنيف مناطق كبيرة تعيش فيها الشعوب الأصلية كمستجمعات للمياه، حتى لا تُمنح لها تصاريح لاستخدام تلك الأراضي؛ وقد أدى ذلك إلى نشوب نزاع.

35 - ولوحظ أيضا أن الفقر يشكل مسألة رئيسية تعاني منها الشعوب الأصلية في ماليزيا، حيث توجد ادعاءات كثيرة تتعلق بانتهاكات الحقوق العرفية في حيازة الأراضي، بما في ذلك بناء السدود، التي لها آثار مدمرة على حياة الشعوب الأصلية وسبل عيشها. ورداً على الادعاءات المتعلقة بانتهاكات الحقوق العرفية للشعوب الأصلية في حيازة الأراضي، قامت اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان في ماليزيا، في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2010 إلى حزيران/يونيه 2012، بإجراء أول تحقيق وطني من نوعه في حقوق الشعوب الأصلية في حيازة الأراضي في ماليزيا لدراسة الأسباب الجذرية للمشاكل التي تواجه الشعوب الأصلية في حيازة الأراضي من منظور حقوق الإنسان. وأجرت اللجنة سلسلة من جلسات الاستماع العامة في شبه جزيرة ماليزيا وساباه وساراواك. ونُشرت نتائج هذه الدراسة في آب/أغسطس 2013، بالاقتران مع المسائل الرئيسية والتوصيات ذات الصلة. وعلى سبيل المتابعة، أنشأت الحكومة فرقة عمل وطنية في آب/أغسطس 2014، وأيدت هذه الفرقة معظم التوصيات الواردة في التقرير الصادر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وفي عام 2015، أنشئت لجنة خاصة تابعة لمجلس الوزراء معنية بحقوق الشعوب الأصلية في حيازة الأراضي وإمكانية حصولها على الأراضي المشمولة بقوانينها العرفية. وأبدت الحكومة الحالية اهتمامها بمواصلة هذا العمل، تماشيا مع الغاية 16-3 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص الجميع في الوصول إلى العدالة.

36 - وأشار المشاركون أيضا إلى أهمية عمليات رسم خرائط أراضي الشعوب الأصلية من أجل تحقيق التقدم في المفاوضات. ومن أمثلة ذلك رسم خرائط أراضي شعب نافاهو عن طريق الروايات الشفوية المستقاة من الشيوخ. ووجه المشاركون الانتباه إلى أهمية قيام منظومة الأمم المتحدة بتيسير التواصل والحوار بين الشعوب الأصلية والحكومات بشأن هذه المسائل. وأثيرت مسألة أخرى مفادها أن الشعوب الأصلية غالبا ما تكون الطرف المتلقي في عملية التنمية، وأن ما من أحد يكترث لعدم قدرتها على إسماع صوتها، باستثناء في فترات الانتخابات، التي يدرك فيها المرشحون أن لأصوات تلك الشعوب أهميتها أيضا.

37 - وشدد المشاركون على أن مسألة انعدام الجنسية والافتقار إلى بطاقات الهوية في المنطقة الآسيوية تؤدي إلى العديد من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وأُشير إلى أن هذه المسألة تؤثر بشكل غير متناسب على نساء الشعوب الأصلية اللاتي تقل أو تنعدم فرص حصولهن على الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك خدمات رعاية الأمهات والأطفال، الذين غالبا ما يتعذر عليهم الالتحاق بالمدارس بسبب الافتقار إلى الوثائق اللازمة للتسجيل.

38 - وشدد المشاركون على أن الغاية 16-9 من الأهداف، أي توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030، عنصر أساسي لأن التسجيل عند الولادة والجنسية حقان أساسيان من حقوق الإنسان. ومعدل تسجيل أفراد الشعوب الأصلية عند الولادة (وتسجيل اللاجئين والمهاجرين) منخفض جدا في كثير من البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، لاحظ المشاركون أن نحو 50 في المائة من الشعوب الأصلية في الكاميرون تفتقر إلى وثائق تسجيل المواليد. والافتقار إلى وثائق التسجيل يؤثر على الحقوق الأساسية المتعلقة بالجنسية وهو ما يتجلى في عدم إمكانية الحصول على خدمات الدولة (من قبيل التعليم والرعاية الصحية)، والحرمان من حقوق التصويت ومن الحصول على الوثائق القانونية، وبالتالي عدم إمكانية اللجوء إلى القضاء. وشدد المشاركون على أن وثائق الهوية والجنسية مطلوبة أيضا لأغراض الحصول على العمل وحرية التنقل.

39 - ولوحظ أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تايلند وماليزيا وميانمار ما فتئت تعمل بنشاط من أجل إبراز ضرورة تسجيل الولادات وحيازة الوثائق القانونية فيما تضطلع به من أعمال. فعلى سبيل المثال، شهدت تايلند معدلا مرتفعا من الهجرة غير الموثَّقة وحالات انعدام الجنسية على مدى سنوات عديدة بسبب طول حدودها وسهولة اختراقها، وبسبب فترات الاضطرابات المدنية في البلدان المجاورة. ومنذ عام 2005، تعمل حكومة تايلند ومنظمات المجتمع المدني والشعوب الأصلية من أجل معالجة حالات انعدام الجنسية. فقد وضعت الحكومة سلسلة من التدابير التشريعية لزيادة معدل تسجيل الأسر المعيشية وتوثيقها. وإضافة إلى ذلك، تتعاون تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار عن طريق مذكرة تفاهم لمعالجة مسألة انعدام الجنسية في صفوف مواطنيها والمقيمين فيها.

40 - وأُقر بأن إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بعض البلدان إجراء جديد نسبياً وأن بناء أواصر الثقة بين الشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني جهد مستمر؛ وأشيرَ إلى ضرورة تعزيز هذه الثقة من أجل طرح القضايا المتعلقة بالحقوق ومعالجتها بفعالية. وجرى التشديد على أهمية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وما لها من إمكانات باعتبارها هيئات مستقلة يمكنها أن تؤدي دوراً رئيسياً في حل النزاعات وإعداد تقارير تحليلية وإجراء تحقيقات، في سياق تنفيذ الهدف 16.

41 - وجرى التشديد أيضا على دور المدافعين عن حقوق الإنسان والمؤسسات التي تسلط الضوء على العنف ضد المرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان وعلى تفاقم مسألة الاتجار بالأشخاص (بما في ذلك الاتجار بالعمال المنزليين). وفضلا عن ذلك، أثيرت ضرورة مساءلة مؤسسات الدولة مثل الجيش، حيث أشار المشاركون إلى أن العسكرة تقوض الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

42 - ونوقشت أيضا مسألة خطط العمل الوطنية التي بدأت عملية وضعها مؤخرا، وما زالت مستمرة، في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وذلك باعتبارها مسألة تنطوي على إمكانات تتيح دعم حقوق الشعوب الأصلية في الأرض، شريطة أن إشراكها بصورة كاملة في العملية منذ البداية. ويجري العمل على وضع خطط العمل هذه في تايلند وماليزيا وميانمار والهند (حيث انتُهي من إعداد مشروع خطة عمل من هذا القبيل).

جيم - إمكانية وصول الجميع إلى العدالة

43 - أشار المشاركون إلى أن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية يؤكد حق الشعوب الأصلية في إجراءات عادلة ومنصفة من أجل حل الصراعات والخلافات مع الدول أو الأطراف الأخرى وفي صدور قرار سريع في هذا الشأن، كما لها الحق في سبل انتصاف فعالة من أي تعد على حقوقها الفردية والجماعية. وتراعى في أي قرار من هذا النوع عادات الشعوب الأصلية المعنية وتقاليدها وقواعدها ونظمها القانونية وحقوق الإنسان الدولية.

44 - وكما ذكرت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، تتنوع عادات الشعوب الأصلية وقوانينُها ومؤسساتها القضائية بقدر تنوع الشعوب والجماعات والأمم الأصلية والمجموعات الثقافية التي تعيش في العالم. ومن الخصائص العامة لنُظم العدالة لدى الشعوب الأصلية التي تختلف بها اختلافا جوهريا عن نظم العدالة العادية أن مصادر القانون المطبّق لا تُستمد من قوانين مدونة أو من قرارات صادرة عن المحاكم، وإنما تُستمدّ من الروايات الشفوية، ومن التصورات تجاه العالم، ومن التقاليد الروحية وغيرها من التقاليد الثقافية والعلاقات والالتزامات الأسرية أو القبَلية، ومن ارتباط هذه الشعوب الوثيق بأراضي الأسلاف. فالممارسات العرفية تشكِّل جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية وتؤدي دورا رئيسيا في تسوية المنازعات بين أفراد الشعوب الأصلية وجماعاتها، مثل *المنازعات* على الأراضي، والنزاعات التي تنشأ بين المجتمعات المحلية، والمنازعات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة[2].

45 - وأُعرب عن رأي مفاده أن فرص اللجوء إلى العدالة غير متاحة بسهولة لجميع الفئات الضعيفة والمستبعدة، لا سيما تلك التي تعيش في فقر. وعلاوة على ذلك، فإن مفهوم ''إمكانية وصول الجميع إلى العدالة'' يستند إلى افتراض أن يكون نظام العدالة متاحا للجميع، دون تمييز. وأشار المشاركون إلى وجود فرق صارخ بين القانون من الناحية النظرية والقانون من الناحية العملية، حيث تواجه الشعوب الأصلية وغيرها من الفئات مظالم تاريخية وتمييزا مؤسسيا.

46 - وذُكر أن عدالة الدولة تقوم عموما على نماذج مستمدة من بلدان الشمال وتصوَّر على أنها معارف علمية قائمة على الحقائق تفوق قيمتها أنواع المعارف (الأصلية) الأخرى. كما أنها مصممة على غرار نموذج رأسمالي للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي يقدر شراء الموارد وبيعها، بما في ذلك الموارد الطبيعية

(2) A/HRC/42/37 (para.24).

والأراضي، مع التركيز على الحقوق الفردية والخاصة من خلال قانون الملكية والقانون المدني. ومن ناحية أخرى، يستند القانون العرفي للشعوب الأصلية إلى الحقوق الجماعية، وصالح المجتمع، والحق في استخدام الأرض والعناية بها، واختلاف طرق فهم المعارف التقليدية والرفاه الجماعي. ومتى وُجد هذان الواقعان المتوازيان بمعزل عن بعضهما البعض، دون أي محاولة للتعاون بينهما، أصبحت الخلافات مصدر نزاع وأمكن تجريم أساليب حياة الشعوب الأصلية وتجاهل نظمها الأصلية لإقامة العدل.

47 - وضُربت إكوادور مثلاً على التعددية القانونية. فدستورها يعترف بستة عشر نظاما قانونيا مختلفا، وهو اعتراف بحقوق الإنسان الفردية والجماعية وبالقانون العرفي وعدالة الشعوب الأصلية. لكن حتى في الحالات التي يوجد فيها هذا الاعتراف، يظل إنشاء، بل ومجرد بقاء نظام للعدالة التصالحية خاضعا للضغوط التي يفرضها نظام قائم على النموذج الغربي. وقد تعددت أوجه التجربة التي عاشتها الشعوب الأصلية فيما يتعلق بنظام إقامة العدل: فهي لم تشارك في وضع قواعد هذا النظام التي تعكس قيما غير قيَمِها؛ ولم تؤخذ في الاعتبار نزاعاتها واحتياجاتها، كما تعرّضت للتجريم[3].

48 - وفي هذا السياق، أُشيرَ إلى أن نظم العدالة لدى الشعوب الأصلية ضرورية لتحقيق استقلال هذه الشعوب وإعمال حقوقها الجماعية والفردية، لكن من المهم أيضا بيان الكيفية التي يمكن بها لنظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية أن تسهم في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة لصالح الجميع. فالعديد من نظم العدالة التقليدية الخاصة بالشعوب الأصلية تبتّ في جزء كبير من القضايا المحلية، وقد ثبت أن نظم الحكم الأصلية، إذا ظلت دون تغيير، غالبا ما تسفر عن مؤشرات جيدة ينبغي توثيقها في مجالات حقوق الإنسان والسلام وحماية البيئة.

49 - ولوحظ أن نظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية تتباين من منطقة إلى أخرى العالم، بل وحتى داخل بلد معين، حيث تمارس مختلف الشعوب الأصلية قانونا عرفيا قائما على عاداتها وتقاليدها. وقد تطورت هذه القوانين من خلال الممارسة وتستند عموما إلى الروايات الشفوية المتداولة والعلاقات القبَلية. والعدالة التقليدية تتسم بالدينامية وينبغي أن تتطور لتتماشى مع القانون الدولي على نحو أفضل، لا سيما في مجال القضايا الجنسانية والعنف العائلي. والقانون العرفي الخاص بالشعوب الأصلية غير مدون عموماً، وأثار المشاركون مخاطر تدوينه، لأن ذلك سيزيد من صعوبة تعديله وتكييفه حسب الحاجة. وحث المشاركون على أن جميع التغييرات، إن وُجدت، في نظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية يجب أن تنبع من الداخل ويجب إدخالها بالتعاون مع المجتمعات المحلية المعنية لضمان تحمّلها المسؤولية عنها وتطبيقها.

50 - ولوحظ أن وصول الشعوب الأصلية إلى نظم العدالة الخاصة بها أيسر مقارنة بنظم العدالة الأخرى، ليس فقط من حيث إمكانية الوصول المادي إليها بل وأيضا من حيث التواصل الثقافي واللغوي معها. وفي العديد من البلدان، يشكل الافتقار إلى الموارد اللازمة من أجل اللجوء إلى نظم العدالة حجر عثرة رئيسي. وتقوم البلدان عادة، في سياق تنفيذها لأهداف التنمية المستدامة، بتوجيه الموارد إلى قطاعي الصحة والتعليم، بينما تخصص القليل منها لتعزيز فرص اللجوء إلى العدالة.

(3) Ramiro Ávila Santamaría, “Justice for all: The challenges of justice in the 21st century and the contributions of indigenous peoples”, paper submitted to the international expert group meeting.

51 - وقد شجعت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية الدول على استكشاف أوجه الترابط بين نظم العدالة التي تأخذ بها ونظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية والاعتراف بها والحفاظ عليها. وأوصت بأن تسعى الدول إلى الاستعانة بنظام العدالة الخاص بالشعوب الأصلية وفهمه وأن تقدم تدريباً إلزامياً بشأن هذا النظام للمحامين وللعاملين في إطار نظام العدالة. وأوصت أيضا بأن تنظر الدول في إنشاء هيئات قضائية متكاملة تعنى بالاستعراض يمكنها أن توفر الجبر وتكفل احترام حقوق الشعوب الأصلية على نحو أفضل استنادا إلى نظم العدالة الخاصة بها.

52 - وفي هذا السياق، أبرز المشاركون أن العديد من البلدان ورثت نظم العدالة الخاصة بالدول الاستعمارية، وعلى الرغم من وجود بعض الأمثلة الإيجابية في هذا الصدد، هناك أمثلة أخرى تتعارض فيها هذه النظم مع نظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية. ومن الأمثلة على ذلك تركيز العديد من نظم العدالة على العقوبات والغرامات، في حين أن نظم الشعوب الأصلية تعتمد أكثر على استعادة الوئام وإعادة الإدماج في المجتمع. وأشار المشاركون إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لإحجام الشعوب الأصلية عن استخدام نظم العدالة الوطنية هو اعتقادها بأنها تخسر دوماً قضاياها، لأسباب في مقدمتها عدم الاعتراف بقوانينها وممارساتها العرفية.

53 - وخلال الاجتماع، أُثيرت بعض المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول إلى العدالة وتم توضيحها من خلال عرض دراسة حالة إفرادية عن سرقة الماشية بين مجتمعات الشعوب الأصلية الرعوية في شمال كينيا، حيث تشكل الماشية مصدرا تقليديا لكسب الرزق والثروة والمكانة الاجتماعية. وقد أدت مجموعة من العوامل منها تغير المناخ والاستيلاء على الأراضي والمنازعات الحدودية والهجرة الداخلية إلى أوضاع تسودها أعمال العنف تعزى إلى طائفة من الأسباب منها سيطرة أمراء الحرب، وحيازة الأسلحة النارية بصورة غير مشروعة، وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، وضلوع أفراد الجيش، ولكن مع غياب كامل للملاحقة القانونية للجناة عدا الغرامات المفروضة عن الحالات البسيطة لسرقة الماشية، بدلا من ملاحقة الضالعين في قضايا القتل. وفي الحالات التي يتم فيها تجاوز نظم العدالة التقليدية للشعوب الأصلية وتكون نظم العدالة الخاصة بالدولة نائية وغير كافية، تسود حالة من الفوضى. ودُفع في هذا السياق بأن هذا يبين أنه ليس من المهم فقط، عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، معالجة آثار حالة الفوضى وغياب آليات العدالة، بل أيضاً معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل.

54 - وأشيرَ أيضا إلى أن هناك في كثير من الأحيان اختلافات ثقافية وتصورات معينة بشأن المعنى الحقيقي للعدالة، وأي الصيغ تحدد مفهوم العدالة. فعلى سبيل المثال، لوحظ أن العدالة من وجهة نظر الرعاة الذين يعيشون في منطقة ريفية في كينيا غير العدالة من وجهة نظر شخص يعيش في نيروبي. وشدد المشاركون في الاجتماع أيضاً على أن القانون العام والقانون المدني متأثران بأساليب الحياة؛ من قبيل أسلوب حياة الرحل الذي يركز على الحقوق الجماعية مقابل أسلوب الحياة القائم على الاستقرار، حيث يقوم السكان بصياغة قوانين تركز على حقوق الملكية الخاصة. وبالتالي، فإن العديد من القوانين الحالية لا تتناول الحقوق الجماعية أو تشملها. وهناك بعض الأمثلة على إدراج القانون العرفي للشعوب الأصلية مثل قانون حقوق الشعوب الأصلية في الفلبين، ومحاكم السكان الأصليين في ماليزيا.

دال – اتفاقات السلام: حماية الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية للشعوب الأصلية

55 – أُعرب عن رأي مفاده أن عدم كفالة الحقوق في الدستور أو ضمانها دون إعمالها بفعالية عن طريق وضع السياسات اللازمة لذلك غالبا ما يؤدي إلى انخراط الناس في حركات النضال المدني. وهذا ما حدث مع الشعوب الأصلية على مر السنين. فهناك عدة نزاعات تشمل الشعوب الأصلية، سواء بصورة مباشرة وغير مباشرة. ووقف النزاع المسلح من خلال عقد اتفاقات ثنائية لا يعني أن السلام قد تحقق. فلكي تكون اتفاقات أو معاهدات السلام مستدامة، يجب معالجة المسائل الكامنة خلف النزاع وحلها.

56 – وناقش المشاركون حالة مختلف اتفاقات السلام في أمريكا اللاتينية وآسيا، وهي اتفاقات أدى بعضها إلى إصلاحات دستورية والاعتراف بالحقوق الجماعية في الأراضي، بينما أدى بعضها الآخر إلى إصدار أحكام في قضايا تتعلق بالإبادة الجماعية والعبودية والعنف الجنسي. ومن جهة أخرى، نوقشت أيضاً الاتفاقات التي لم تنفذ قط أو تلك التي نُفذت بشكل جزئي، والعلاقات غير المتناظرة بين الدول والشعوب الأصلية أثناء المفاوضات، فضلاً عن الدروس المستفادة.

57 – وأثار المشاركون عدة مسائل لها أهمية بالغة خلال التفاوض على اتفاقات السلام لضمان تعزيز فرص تنفيذها. ومنها على سبيل المثال التركيز على القانون العرفي، والتأكد من إدراج الاتفاق في الدستور، وكفالة تدوين جميع الاتفاقات، حيث يصعب إنفاذ الاتفاقات غير المدونة، وإنشاء آلية محايدة للوساطة من أجل ضمان التنفيذ. واقتُرح أن يتم التعهد بالتزامات متبادلة بالتوازي مع التقدم في التنفيذ. ومن المهم أن يؤمن الجميع بجدوى مفاوضات السلام، وأن يتم أيضا إشراك نساء وشباب الشعوب الأصلية. ففي ميانمار، على سبيل المثال، تم فتح حوار وطني لترسيخ الإيمان بجدوى المفاوضات قبل البدء بها. ولا تزال العملية جارية. وأشار المشاركون إلى أهمية إيجاد الإرادة السياسية والحفاظ عليها لكي تنجح اتفاقات السلام، علما أن فرص نجاح اتفاقات السلام لا تتجاوز نسبة 40 في المائة.

58 – وتناولت المناقشة أيضا عمليات التعافي والعدالة الانتقالية الناجحة المضطلع بها جنبا إلى جنب مع اتفاقات السلام، والتي تزيد أيضا من فرص بناء السلام وتنفيذه. واقتُرح أن تكون هناك آلية دولية لتسجيل ورصد تنفيذ اتفاقات السلام في سياق ما وُصف ''بالوعود المنكوثة''.

59 – وناقش المشاركون اقتصادات المخدرات المتصلة بالحرب التي كثيرا ما تنشأ عن منازعات طويلة الأمد بشأن حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي وتزيد من صعوبة تحقيق السلام والأمن. وجرى التشديد على ضرورة إعادة تنشيط المؤسسات التقليدية لبناء السلام وإنشاء هياكل لكفالة تنفيذ السياسات وإمدادها بالموارد اللازمة. بيد أنه يصعب على الحكومات اجتذاب الاستثمار الأجنبي دون استتباب السلم والأمن.

60 – ولاحظ المشاركون أن المشاكل يمكن أن تنشأ عن التفسيرات المتباينة لمفهوم ''التنمية النافعة'' في اتفاقات السلام. إذ تقوم الحكومات أحيانا، وبدون الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، بفرض مشاريع توصف بأنها تندرج ضمن جهود ''التنمية من أجل السلام'' في حين أنها لا تعود بالفائدة على الشعوب الأصلية، بل قد تتعارض في الواقع مع أهدافها الإنمائية. وقُدِّم مثال في هذا الصدد يتعلق بمشاركة القوات العسكرية في برامج التنمية والسياحة في بنغلاديش، وهو ما لم يسهم في بناء الثقة بصفة عامة أو في تعزيز الثقة في الحكومة. ومن المهم أن تتحقق التنمية جنبا إلى جنب مع السلام، بمشاركة الشعوب

الأصـــلية وإعلامها وانخراطها بشـــكل كامل، من أجل كفالة تحقيق التنمية بقرار ذاتي على نحو يؤدي إلى خطة سلام مستدامة.

61 - وأثيرت المشكلة المتنامية المتمثلة في تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية إلى جانب تصنيفهم على أنهم ''إرهابيون''، الأمر الذي وصفه المشاركون بأنه محاولة لعرقلة عملهم.

62 - وبما أن الأراضي هي السبب الرئيسي لمعظم النزاعات إن لم يكن جميعها، فقد أشار المشاركون إلى إنشاء محاكم للمطالبات المتعلقة بالأراضي كممارسة جيدة، على غرار ما تحقق في بنغلاديش وكندا والنرويج ونيوزيلندا.

63 - وشدد المشاركون على أهمية تقييم فوائد اتفاقات السلام السابقة بين الحكومات والشعوب الأصلية والدروس المستفادة من نتائجها. ويمكن للدروس المستفادة من هذه العمليات أن توفر التوجيه لحل النزاعات الحالية والمحتملة التي تخص الشعوب الأصلية، ويمكن أن تكون بمثابة مجموعة أدوات يُستعان بها لتحقيق الحكم الرشيد.

هاء - تحديد أفضل الممارسات وسبل المضي قدماً

64 - تمثلت المواضيع الرئيسية التي انبثقت عن مناقشات اجتماع فريق الخبراء في أن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وغاياته لهما أهمية محورية بالنسبة للشعوب الأصلية لأنهما يشكلان أساس حق الشعوب الأصلية في الاستقلال الذاتي والحكم الذاتي وفي ثقافتها وهويتها؛ وأن جهود دعم نظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية والحفاظ عليها لا تعود بالفائدة على الشعوب الأصلية فحسب، بل على المجتمع بأسره، ولكن إثبات ذلك يتطلب القيام بمزيد من البحث في هذا الصدد؛ وأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تؤدي دوراً حاسماً في فتح الحوارات مع الحكومات وتوفير الحلول الممكنة للقضايا المتعلقة بالحقوق، على النحو الذي يتضح من الحملات الوطنية الرامية إلى زيادة تسجيل المواطنين والمقيمين، ومن جهود المدافعين عن الحقوق الخاصة بالأراضي؛ وأخيرا، أن جهود صياغة وتنفيذ اتفاقات السلام، وإن لم تكن دائما ناجحة تماما من الناحية العملية، تنطوي على إمكانية توفير السلام والأمن والتنمية للجميع.

65 - وأُعرب عن رأي مفاده أن منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، باعتمادها خطة عام 2030 ومواصلة تنفيذها، تبذل جهودا متضافرة لتوسيع نطاق عملية تحليل البيانات لضمان تحقيق الوعد المركزي للخطة بعدم ترك أحد خلف الركب. ومن المسائل المحورية التي تكررت طوال الاجتماع الحاجة إلى المزيد من البيانات المصنفة عن الهوية الإثنية المحددة ذاتيا. ودعما لهذا المسعى، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أداة إحصائية تستند إلى بيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية عن الأصل الإثني واللغة والدين. وستعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لإنتاج نفس البيانات. وتستخدم الأداة بيانات تتجاوز عرض النسب المتوسطة (كما هو الحال بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية) لتحديد من تُركوا خلف الركب بمزيد من الدقة وفي فترات زمنية مختلفة.

66 - ولوحظ أن هناك فرصا للعمل المشترك لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بقضايا الشعوب الأصلية في إطار منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة المقرر عقده في آذار/مارس 2020. وأُشير أيضا إلى إمكانية عقد حدث مشترك مع اللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ووكالات الأمم المتحدة لإجراء حوارات تفاعلية مع المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية. وأثيرت أيضا الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بتيسير إنشاء منابر لأصحاب المصلحة من الشعوب الأصلية على الصعيد القطري للعمل مع الحكومات.

67 - ورأى المشاركون أن هناك فرصاً في العديد من البلدان لتحقيق الغايات المنصوص عليها في إطار الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما تكون هناك أطر دستورية أو غيرها من الأطر التي تعترف بنظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية والأراضي التقليدية، ولكن التحدي يكمن في تنفيذ تلك الأطر وتغيير المواقف الحكومية كي تتحقق النتائج الإيجابية التي يمكن أن تنجم عن دعم مؤسسات الشعوب الأصلية القوية ونظم العدالة الخاصة بها.

68 - واستصوب المشاركون فكرة إعداد دراسة أو تنظيم حلقة عمل بشأن حيازة الأراضي والاستيلاء على الأراضي وإعادة توطين الشعوب الأصلية، فضلا عن توثيق نظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية والأحكام الصادرة عنها وتفسير هذه الأحكام في المحاكم الوطنية.

69 - ودعا عدة مشاركين أيضا إلى دراسة آثار قوانين الأمن الوطني، بما في ذلك قوانين مكافحة الإرهاب وتجريم الشعوب الأصلية. ويتماشى ذلك مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، من حيث تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة. ولوحظ كذلك أنه ينبغي للمانحين الثنائيين أن يحددوا الضمانات اللازمة قبل تقديم التمويل للمشاريع من أجل كفالة احترام حقوق الإنسان للشعوب الأصلية.

70 - وقُدمت توصية تدعو إلى تشجيع تنظيم الدورات الدراسية المتعلقة بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والعدالة الخاصة بالشعوب الأصلية في كليات الحقوق، وأشير أيضاً إلى أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قد بدأت في دعم تنفيذ هذه المبادرة في الهند. وقد أبلغ ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المشاركين بوجود مجموعة أصدقاء الشعوب الأصلية في روما، التي تجري مناقشات مواضيعية مستوحاة من مجموعة أصدقاء الشعوب الأصلية في مقر الأمم المتحدة. وأُعرب عن الترحيب بزيادة مشاركة الدول الأعضاء الآسيوية، لا سيما في الفترة السابقة لمؤتمر القمة المعني بالنظم الغذائية لعام 2021، حيث سيكون لمسائل الأراضي والأقاليم والموارد أهمية محورية.

ثالثا - التوصيات

71 - **تم تقديم التوصيات التالية:**

(أ) **ينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ فريقا عاملا إقليميا مشتركا بين الوكالات يعنى بقضايا الشعوب الأصلية في آسيا، على غرار الفريق العامل الذي أنشئ في أمريكا اللاتينية ومؤخرا في أفريقيا. وينبغي للّجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تتعاون مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وتضطلع بأعمال تنصبّ تحديدا على قضايا الشعوب الأصلية. وينبغي أن يكون لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام دور في رصد تنفيذ اتفاقات السلام التي تشمل الشعوب الأصلية؛**

(ب) ينبغي لأعضاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية التواصل مع الدول الأعضاء المهتمة لاستكشاف إمكانية قيام مجلس الأمن بمعالجة النزاعات المتعلقة بأراضي وأقاليم الشعوب الأصلية في إطار خطة السلام والأمن. ويتعين على الدول الأعضاء والأمم المتحدة الاعتراف بمسألة الحقوق في الأراضي ومعالجتها بوصفها محور معظم النزاعات، إن لم يكن جميعها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة أن تعترف بما ينطوي عليه دور الشعوب الأصلية من إمكانات لم تُسخَّر بعد في عمليات السلام كوسيلة للتنمية؛

(ج) ينبغي للأوساط الأكاديمية والأطراف المهتمة الأخرى أن تواصل دراسة أوجه الترابط بين القانون العرفي وغيره من النظم القانونية الرسمية وتحديد الممارسات الجيدة في الحوار بين الثقافات. ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام على الصعيد الدولي لكيفية بناء نظم العدالة وفوائد التعددية القانونية. وسيكون من المفيد إجراء تحليل مقارن لاتفاقات السلام لتحديد ما نجح منها وما لم ينجح وإعداد مجموعة أدوات على سبيل التوجيه.

المرفق الأول

برنامج العمل

التاريخ/الوقت	البرنامج
الثلاثاء 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019	
12:00-9:00	**ملاحظات تمهيدية**
	آن نورغام، رئيسة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
	شايان فادهانافوتي، المركز الإقليمي للعلوم الاجتماعية والتنمية المستدامة، جامعة شيانغ ماي، تايلند
	رينو ماير، المنسق المقيم بالنيابة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تايلند
	شاندرا روي - هنريكسن، رئيسة فرع الشعوب الأصلية والشؤون الإنمائية التابع لشعبة التنمية الاجتماعية الشاملة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة
	بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
	مدير المناقشة: شياوان زانغ، عضو المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
	العروض:
	إريك ديشيني، ممثل دولة سابق، شعوب نافاهو
	جوان كارلينغ، الرئيسة المشاركة للمجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية
	المناقشة العامة
17:00-14:00	**الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة**
	مديرة المناقشة: فيكتوريا تاولي - كوربوز، المقرِّرة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية
	العروض:
	تونجاي ديتس، المفوضة الوطنية السابقة لحقوق الإنسان، تايلند،
	مادلين أناك بيرما، مفوضة، مفوضية ماليزيا لحقوق الإنسان
	إدتامي مانسایاغان، نائب رئيس آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية
	ناو إي إي مين، مديرة منظمة النهوض بالشعوب الأصلية والطبيعة معاً، ميانمار
	المناقشة العامة
الأربعاء 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019	
12:00-9:00	**إمكانية وصول الجميع إلى العدالة**
	مدير المناقشة: رينو ماير، المنسق المقيم بالنيابة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تايلند

التاريخ/الوقت	البرنامج
	العروض:
	فيكتوريا تاولي – كوربوز، المقرّرة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية
	راميرو أفيلا سانتاماريا، قاضٍ في المحكمة الدستورية في إكوادور وأستاذ القانون في جامعة سيمون بوليفار الأنديزية
	سيلفيا موسيا، رئيسة اللجنة التوجيهية الوطنية للشعوب الأصلية المعنية بتغير المناخ، كينيا
	المناقشة العامة
17:00–14:00	**اتفاقات السلام: حماية الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية للشعوب الأصلية**
	مديرة المناقشة: آن نورغام، رئيسة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
	العروض:
	راجا ديفاسيش روي، الزعيم التقليدي لأراضي هضبة شيتاغونغ، بنغلاديش
	ميداردا كاسترو، صندوق باوانكا ومنظمة نالب، غواتيمالا
	فامارك هلونشينغ، منظمة تشين لحقوق الإنسان، ميانمار
	المناقشة العامة
الخميس 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019	
12:00–9:00	**تحديد أفضل الممارسات وسبل المضي قدماً**
	مدير المناقشة: برايان كين، عضو المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
	العرض:
	كوستانزا لانديني، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
	المحاورون:
	غام شيمراي، الأمين العام لحلف الشعوب الأصلية في آسيا
	جوزيف أولي سيميل، المدير التنفيذي لمنظمة التنمية المتكاملة لرعاة ماينيوييتو
	ساكدا سينمي، مديرة منظمة التعليم والثقافة للشعوب الجبلية، والأمينة العامة لمجلس الشعوب الأصلية في تايلند، ومنسقة شبكة الشعوب الأصلية في تايلند
	المناقشة العامة
	الملاحظات الختامية
	كيتيساك راتاناكاجانغسري، رئيس حلف الشعوب الأصلية في آسيا
	شاندرا روي – هنريكسن، رئيسة فرع الشعوب الأصلية والشؤون الإنمائية التابع لشعبة التنمية الاجتماعية الشاملة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

المرفق الثاني

قائمة المشاركين

أعضاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

آن نورغام، الرئيسة
براين كين
شياوان تشانغ

أعضاء آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

فيكتوريا تاولي – كوربوز، المقرِّرة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية
إدتامي مانسایاغان، نائب رئيس آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

الخبراء

مادلين أناك بيرما
راميرو أفيلا سانتاماريا
جاغات بهادور بارام
جوان كارلينغ
ميداردا كاسترو
تووينجاي ديتس
إريك ديشيني
راجا ديفاسيش روي
ناو إي إي مين
يون فرناندیز دي لارينوا
فامارك هلونشينغ
إدنا كابتويو
سيلفيا موسيا
جوزيف أولي سيمل
كيتيساك راتاناكاجانغسري
ساكدا سينمي
سورابورن سوريامونتون
براسيرت تراكانسوبهاكون